التخطيط العالمي لتوجيه العمل الاثري ودوره في حماية الآثار

الدكتور محمد جمال الدين مختار الرياض

1412 هـ - 1992 م
التخطيط العلمي لتوجيه العمل الأثري

包容 به في حماية الآثار

الدكتور محمد جلال الدين غطاس

المقدمة:

يتميز الوطن العربي بأنه مهد الحضارة الإنسانية التي قامت على أرضه في تتابع تاريخي تسجله تلك البقايا المادية سواء القائم منها على ظهر الأرض أو الكامن في باطنها أو المحفوظ في المتاحف والمحازن الأثرية بما أضاف على منطقتنا مكانة ثقافية وحضارية بالغة الأهمية.

ومع ذلك، فقد اقتربنا حتى عهد قريب إلى رؤية قومية تجاه ذلك التراث ما كان له آثار سيئة، ليس فقط في تسرب جتاب كبير من ذلك التراث إلى أوروبا وأمريكا بل وفي تحول الكثير من آثارنا إلى أطلال خربة نتيجة اهمالها قروناً عديدة.

ومن ثم فمن الضروري بذل جهود جنرالية لإنقاذ ذلك الموقف البالغ التردي خاصة وأن مشكلات المياه الجوفية والتصول البيئي وزحف المشروعات الزراعية والصناعية والسياحية ومشكلات الكثافة السكانية زادت من صعوبة الموقف وخطرته وتعقيدته.

(*) رئيس هيئة الآثار المصرية سابقاً. القاهرة: جمهورية مصر العربية.
ومن هنا... يتضح حجم المسؤولية ونوعية التحدي اللذان يتعين على ادارات الآثار أن تواجههما لتثمين التراث الأثري من موقع شامل وجذري عن طريق فلسفة جديدة تتجه نحو رؤية أثرية شاملة فعالة ثم وضع خطط قومية متكاملة لسياسة لا تتميز نتيجة تفكير فردي أو تغيير قيادي.

التخطيط الشامل

الواقع إن مهمة إدارة الآثار تتلخص في نقطتين رئيسيتين يجب التخطيط لها تخطيطاً علمياً وهما:

1 - الحفاظ على التراث الأثري وصوانته وذلك عن طريق:
   أ - حمايته وحراسته ومنع التعدي عليه أو سرقته أو تهريبه.
   ب - ترميمه وعلاجه وصيانةه وقويته وانقاذه من كل خطر أو ضرر.

2 - حصره ومسحه وتسجيله تسجيلًا علمياً شاملًا.

التعريف بذلك التراث وماهيه من رفعة وأصالة وإبداع عن طريق:

أ - عرضه عرضاً جيداً سواء منه ما كان في أماكنه الأصلية (آثار ثابتة) أو معرضًا في المتاحف (آثار متقلبة) التي يجب تطويرها والإكثار منها.

ب - الكشف عياً لا يزال في باطن الأرض من تلك الآثار عن طريق الحفر والتنقيب.

ج - التعرف بالتراث عن طريق النشر العلمي والتعليمي.
والثقافي وعن طريق ربطه بالثقافة من جهة وبالسياحة من جهة أخرى، وكذا بالعمل على ادماجه في حيائنا الحالية وربطه بحاضرنا الحي ومستقبلنا المشرق بإذن الله.

ويعجب أن يتم ذلك مستخدمين التقنية والبحث العلمي، مستفيدين من كل ما أنجزه العقل البشري من منجزات، متفحمين على العلم الحديث والعالم المتطور.

الواقع أن هناك اعتبارات عديدة تقف حائلاً دون تأدية هيائات وادارات الآثار لواجباتها على الوجه الأكمل ومن بينها:

1 - ضخامة المسؤلية وتشعبها نظراً لتوزع الآثار وتنوعها وكثرها وسوء حالتها.

2 - الحاجة الملحة إلى نمو الوعي بأهمية الآثار وحتمية المحافظة عليها ومنع التعدي عليها.

3 - صعوبة الالتزام بقوانين حماية الآثار وخاصة فيما يتعلق بالتعدي والسرقة والازالة والخلاص.

4 - تعقد مشكلة توفير سكنية ينقل إليها سكان الأحياء والقرى الواقعة داخل المناطق الأثرية أو في زمرها.

5 - الزحف السكاني والتوسع الزراعي والصناعي والنشاط السياحي ومشاكل الأمن القومي، وغير ذلك من المشروعات التي تهدد المناطق الأثرية.

6 - المشاكل الإدارية والمالية والوظيفية التي تلاحق الآثار وتعرق تنفيذ الخطة المفترضة.
7 - عدم اهتمام الأجهزة الحكومية سواء منها المركزية أو المحلية بميزونات الآثار وعدم وضع الآثار في وضعها المناسب ما بين الأجهزة القومية.

لذا، فإننا في أمس الحاجة إلى خطة طويلة الأمد شاملة، متكاملة للتعامل مع كل آثار وموقع آثري طبقًا لأولويات محددة، وسياسة ثابتة تشمل هذه الخطة الكثير من العناصر من بينها:

أولاً: خطة المسح الآثري:

ونقصد بذلك إجراء المسح شامل كاملاً لكل مجموعة المواقع الآثارية على اختلاف أنواعها، ولا نقصد بذلك مجرد اعداد تقارير بالآثار أو المناطق الآثارية، وإنما نقصد دراسة كل آثار موضوع واعداد تقرير ورفض مدعوم بالخرائط مع تزويدية بكافة البيانات التاريخية والآثارية والعوامل المؤثرة فيه، على أن تقوم لجنة عليا بدراسة التقارير وتصنيفها وتوضيح أولوياتها من حيث التنقيب والترميم والصيانة والترميم وإقامة المتاحف الإقليمية والمحليات واعداد المخازن اللازمة وغير ذلك من الخدمات التي تخص الآن وتجمعه قبلة للمشاهدين.

ثانياً: خطة التنقيب والجنس:

سوف أركز هنالك على موضوعات ثلاثة:

الأول: موضوع البعثات الأجنبية وطرق التعامل معها.
والثاني: هو وظيفة الأثري أو مفتش الآثار ومهماته وواجباته.
أما الثالث: هو تخرج ما تخرج الجهاز من آثار.

بعثات التنقيب الأجنبية:

التنقيب هو الطريقة التقليدية للكشف عن الآثار المطمورة، وهو في نفس الوقت أسلوب العمل الأساسي للأثري، رغم ما يتطلبه من جهد ومشقة ونفاق وما يصاحبه من مشاكل، وتقوم به عادة بعثاتوطنية من الأثريين العرب أو بعثات أجنبية من الجامعات والمؤسسات الأثرية المهتمة بالبحث الأثري والاريجي.

وما لا شك فيه أن لدى الأثريين الوطنيين والرأي العام العربي انباطعات مربعة من جراء ما حدث في القرنين الماضي والحاضر لانعدام الواعز الأخلاقي وضعف أساليب البحث العلمي، كما شجع على ذلك وقوع معظم الوطن العربي في براثن الاستعمار، كما أن لدينا الشعور بالمرارة من جراء كوننا عالة على غيرنا في الكشف عن كنزنا.

مع ذلك فإننا - إلى حد كبير - لازلنا في حاجة إلى بعض البعثات الأجنبية الجادة التي يمكنها أن تعمل معنا في حقل التنقيب الأثري نظراً لضخامة تراثنا، وباعتباره تراثاً أنسانياً يهم العالم بأجمعه، ولعل تطور الوعي الآثري، وحزم القوانين الأثرية ورقابة الأخرين الوطنيين تجعلنا الآن في موقف يسمح لنا بقبول اشتراب بعض البعثات الأجنبية في العمل ببلادنا إذا ما امتنعنا سياسة واضحة ازاءها.
وضعنا استراتيجية شاملة لكيفية التعامل معها ولتنظيم العلاقات بينها وبين السلطات الأثرية الوطنية التي قد نضطر إلى القيام بها، ولنستفيد من تقدمهم العلمي والتقني. وهذه بعض الأسس التي يمكن الأخذ بها في هذا السبيل:

1- تفضيل البعثات الوطنية في العمل الآثري، مع ضرورة العمل على ترك جانب من المناطق الأثرية ببلادنا لأجيال المستقبل من الآثرين الوطنيين.

2- يجب أن تكون أولويات التصريح للبعثات الأجنبية بدأً بالمناطق الأكثر تعرضًا لأخطار البيئة والأكثر تأثيرًا بمشروعي الدولة في ميادين الزراعة أو الصناعة أو غيرها، وهذا المعرضة بطريقة مباشرة لأخطار طبيعية أو بشرية.

3- أن يقتصر علم البعثة على منطقة معينة حتى انتهاء العمل بها، وأن تتعهد البعثة بمواصلة العمل في الموقع، حتى لا تقوم بمجرد جس الموقف ثم تركه دون استكمال عملية التنقيب واللذي يسمح للبعثة بالعمل في نفس الوقت في موقع آخر قبل إنتهاء عملها بالموقع المخصص لها بالعمل به.

4- لا يسمح لبعثة أجنبية من دولة تتخذ موقفًا معاييًا لسياسة الدولة أو سياسة الوطن العربي بالعمل في مجال التنقيب أو أي مجال آثري آخر.

5- يجب أن يوضح بوضوح بترخيص البعثة حدود المنطقة المصرح بها والمدة المحددة لها وكافة الشروط الخاصة بالتنقيب بها، وألا يسمح لأفراد البعثة بدخول المنطقة في غير المدة المصرح بها.
6 - أن يرأس البعثة الأجنبية أستاذ أو عالم له خبرة مؤكدة وأن تكون البعثة مرسلة من جامعة أو معهد علمي معروف ومنغوص.

7 - أن يكون فريق عمل البعثة الأجنبية متكاملاً من مهندسين ومعماريين ومرمرين ومصورين ورسامين ومساحين جانب الآثريين، أي بعبارة أخرى ضمان كفاءة البعثة من الناحيتين العلمية والمادية.

8 - أن تقتصر خطة كل بعثة أجنبية بخطة مكملة لها تقوم فيها البعثة بأعمال الترميم والصيانة للآثار التي سبق الكشف عنها في موقع العمل، وما تقوم بالكشف عنه من آثار منقولة أو لأول وقبل انتهاء الموسم على أن يكون ذلك تحت إشراف الأجهزة الوطنية المختصة.

9 - أن تلتزم البعثة بالتسجيل الأثري المتتابع وأن تزود الإدارة الوطنية بسجل متكاملاً وتقرير شامل عن الأعمال التي قامت بها والنتائج التي توصلت إليها وذلك بصورة دورية.

10 - أن تلتزم البعثة بالنشر العلمي عن حفائرها في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ أول كشف لها بالموقع وسيقظ بعدها حقها في الأسبقية في النشر، وعليها أن تسلم إدارة الآثار عدداً يتفق عليه من كل كتاب أو نشرة أو مقال تصدره عن أعمال التنقيب ونتائجه العلمية.

11 - لا بد من الحصول على موافقة صريحة من الهيئة عن استخدام البعثة لوسائل التقنية الحديثة سواء في الحفر أو التصوير أو خلافه على أن تعفي البعثة من أداء الرسوم الجمركية إذا تنازلت عن الأدوات والأجهزة ووسائل النقل التي استخدمتها
لإدارة الآثار أو الجامعات أو مراكز البحث الوطنية.

12 - أن تقيم البعثة على حسابها مخازن في منطقة التنقيب بالاتفاق مع إدارة الآثار على أن تؤول هذه المخازن إلى تلك الإدارة بعد انتهاء عمل البعثة في المنطقة.

13 - أن تساعد البعثة في تفتيش المنطقة من الرديم أولاً بأول حتى لا تفطم فيها بعد معالج الكشف الأثري وأن تساعد في إعداد المنطقة للزيارة.

14 - أن تكون لإدارة الآثار كامل السلطة في الأشراف والرقابة على أعمال البعثة لضمان سلامة الآثار والموارد الأثرية، وما يكشف عنه بها، وأن يكون لإدارة الآثار الحق في دخول المنطقة الأثرية والإطلاع على السجلات وزيارة المخازن وتوجيه العمل وتعديل الخطة وفقاً لصالح الأثر والمنطقة الأثرية.

15 - أن يكون المفتش أو الأثري المزاحل للبعثة الأجنبية متقناً لغة البعثة أو لغة أجنبية متداولة، وأن يكون على مستوى المسؤولية ولا تقل أقدامه على خمس سنوات ويستحسن أن تزود البعثة الأجنبية التي يزيد أفرادها عن عشرة بأكثر من مفتش.

16 - أن تؤول ملكية جميع الآثار المكتشفة التي تعثر عليها البعثات العلمية الأجنبية للدولة، وقد يجوز وفي أقل حقد ممكن أن تقوم إدارة الآثار بمنح البعثة الأجنبية عدداً محدوداً للغاية من الآثار المنقولة المتكررة، على أن يكون لها ما يماثلها من القطع الأخرى من حيث المادة والتنوع والصفة والدلالة التاريخية والفنية وعلي ألا تقتصر ما تؤول إليها من آثار على الدراسة في المعاهد أو العرض في المتاحف.
17 - عدم اعتراف البعثات الأجنبية بعض الآثار المكتشفة للدراسة ومعالجة أو الفحص الآلات في حالات الضرورة القصوى، وتفΌ أقل حدود ممكنة، وبعد التأكد من تغذير دراسة أو معالجة الآثار المطلوبة للاستعارة، وبعد أخذ كافة الاحتياطات والضمانات الكفيلة بإعادة الآثر.

18 - أن تقوم إدارة الآثار بحرم رأي بعثة أخرى من مزاولة الحفر إذا ما اشترك أحد أفراد البعثة في عملية تنصل بتهريب الآثار أو ارتكاب أي جريمة من الجرائم المذكرونية في قوانين الآثار مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة للاستيلاء على الآثار دون حق أو ما شابه ذلك من جرائم.

واجبات مفتش الآثار:

مفتش الآثار هو الأثري المقيم بالمنطقة والمشرف على آثارها وهو عصب العمل الأثري والمسؤول عن كافة الجهات العلمية والادارية بالمنطقة ولذا فقد تعددت واجباته ومسؤولياته التي تذكر من بينها:

1 - الحفاظ على المنطقة الأثرية المستقل عنها والبلاغ عن أي ضرر يصيبها كتآكل الجدران أو تشذيبها أو تراكم الأملاح أو محاولة تعدي أو سرقة أو تخريب أو إجراء حفر غير قانوني أو أي خطر يهددها نتيجة لعوامل طبيعية أو بشرية واتخاذ ما بيده من امكانات لوقف الضرر أو التعويضات.

2 - القيام بأعمال الحفائر والمجاسات في منطقته، والتي تتم عادة على...
مواسم، ومراقبة البعثات الأجنبية التي تعمل في المنطقة والتأكد من التزامها بالعقود واللوائح.

3. العمل على تسجيل آثار المنطقة وكذا الآثار التي بالمخازن التابعة لها والتأكد من سلامتها وجردها بصفة دورية.

4. ملاحظة الأعمال الجارية في المنطقة كالتعميم والأعمال الهندسية والرسم والتصوير والمسح وضمان عدم تعرضها مع وجهة النظر الأثرية.

5. النشر العلمي والثقافي عن آثار منطقه وما أجري من حفائر بها وما تم من اكتشافات أثرية أو ترميمات.

6. الاشتراك مع الهيئات الأخرى التي لها اهتمامات أو مهام بالمنطقة كأعمال السياحة والمحاجر والجبانات وأجهزة الحكم المحلي حتى لا يحدث تعد غير مقصود على الآثار.

7. الإشراف المباشر أو غير المباشر على المسؤولين عن حراسة الآثار، وكذا متابعة القضايا الخاصة بالآثار ومعاينة التعديات وتلقيح التقارير والمذكرات الخاصة بها.

8. كافة الأعمال الإدارية المتعلقة بعمله كالأنشطة وال🚫 وفقًا للوائح، والاتصال الناظرة على أماكن العمل والاستراتيجيات والسيارات، وكذا الرد على البريد وتوزيع الأعمال والحضور والانصراف والاجتماعات، وكذا مراقبة مصروف الدولة الرسميين وكبار الزوار أثناء زيارتهم للمنطقة.
المخازن:

لعل من أهم وسائل المحافظة على الآثار هو إقامة مخازن مغلقة تتبع أحدث طرق التخزين وتستخدم وسائل الإندماج المتقدمة، وتقوم على أساس من الدراسات الفنية والعلمية، وترتب بها الآثار وتنظم بشكل يجعل من السهل الوصول إليها ودراستها، أي تكون مثابة مخازن متحفية حديثة. ومن القواعد التي يجب مراعاتها في هذه المخازن:

1- لابد أن تزود بتهوية جيدة ودرجات حرارة ورطوبة مناسبة وثابتة حتى لا تتوفر البيئة المناسبة لنمو الفطريات والخشرات.
2- إجراء عمليات تنظيف وكشف ومعاينة وجرد دورية على الآثار بتلك المخازن.
3- عمل تسجيل علمي شامل لجميع القطع الأثرية بحيث يسهل دراستها والوصول إليها ويستحسن إجراء عمليات الترميم اللازمة للآثار قبل خزنتها بالمخازن.
4- توزع الآثار داخل المخازن بحيث توضع الآثار ذات النوعية أو المواد المشابهة معًا حتى لا تؤثر أي منها على الأخرى في تشري المخازن.
5- تخفظ الآثار في أقل مستوى من الإضاءة لتجنب الآثار الضارة لأنواع الإضاءة المختلفة.
6- لا تفتح المخازن إلا بأمر إداري ولجنة ولأسباب معقولة كالجبر أو اختيار قطعة أثرية لمتحف أو معرض أو ادخال آثار جديدة أو
السماح لأحد الدارسين بالتصوير ودراسة ونقل نقوش إحدى القطع الآثارية.

7 - يلخص بالمخزن إن أمكيد مركز للحراسة ومعمل صغير للصيانة.

ثالثاً: خطة تسجيل الآثار وتثقيفها:

أضحي تسجيل الآثار - نظراً لما تسبب العوامل الطبيعية كالزلزال والتنبؤية الجوية والعوامل البشرية كالتخريب والسرقة من ضياع أو تشويه لمعالم الكثير من الآثار - من أهم واجبات الآثري، بل إن هذه العوامل لتفتقض الصراع في تسجيل الآثار تسجيلًا علميًا شاملًا وبأي وموضوع التقنية، والواقع أن هذه العملية تشمل عنصرين أساسيين هما: التسجيل والتوثيق (أي توحيل السجلات إلى وثائق).

وتختلف أعمال التسجيل بالنسبة للآثار الثابتة عن تلك التي تزوال فيها يتعلق بالآثار المنقولة.

الآثار الثابتة:

حصن الاحترافات الحديثة أساليب التسجيل وزادت من مكانته وتشمل خطة التسجيل عادة الخطوات التالية: 

1 - تصوير ما سبق نشره من نصوص ومناظر ورسوم للأثر المراد تسجيله.

2 - إعداد خرائط بيانية للأثر.
3. التسجيل الفوتوغرافي للأثر وما عليه من نقوش.
4. التسجيل الفوتوغرامي.
5. رفع الأثر هندسياً وتسجيل الخصائص المعمارية.
6. نسخ النصوص القديمة.
7. تسجيل الوصف الأثري.
8. الرسوم على الصور الفوتوغرافية الكبيرة.
9. عمل طبعات ونماذج مجمعة لأهم المناظر والنقش ونماذج مصغرة للمعابد والأبنية.
10. التسجيل اللوني للأثر على الرسوم والطبعات والنماذج.
11. تصوير جميع التسجيلات السابقة على أشرطة ميكروفيلم.

خطة التوثيق:

يقوم القائمون بالتسجيل إثر انتهاءهم من أعمالهم المتنوعة من تصوير ورسم و캘دسة.. وغير ذلك بالعمليات التالية:

1. تسجيل الأعمال في سجلات خاصة لكل عمل على حدة، فهناك سجل للصور السلبية التي أخذت من المراجع أو الطبعات القديمة، وسجل للصور التي أخذت بالموقع، وهو نوعان:
   - سجل ابتدائي خاص بكل أثر، وسجل نهائي لجميع الصور التي صورت، ثم سجل للرسوم الهندسية المحبة، وسجل للرسوم الخطية وسجل للنماذج والطبعات، وسجل للصور والرسوم الفوتوغرامية.

2. وضع صور جميع التسجيلات في بطاقات، فهناك بطاقات بلون
خاص (أخرى مثلًا) للتسجيل من المراجع أو الصور القديمة،
وبطاقات للصور التي أُخذت بالموقع وبطاقات للخرائط البيانية
وبطاقات للرسوم الهندسية بعد تصويرها، وبطاقات للوصفات
الأثرية والعمارية وأخرى للنصوص ثم توضع بطاقات كل جزء
من الأثر في إضافة أو ملف خاص.

كما تعد بطاقات صغيرة يكتب عليها جميع أرقام البطاقات
المتنوعة الخاصة بكل جزء من الأثر، تعمل «فيشات» لأدبيات
الموضوعات والأشياء التي وردت ضمن التسجيلات.

3 - المحافظة على هذه الوثائق والتسجيلات واتخاذ كافة الوسائط
لصيانتها ووقايتها، ومن ذلك إنشاء حجرات مكيفة الهواء لحفظ
السجلات والوثائق التي تتأثر بالحرارة، وذلك توظيف لوحدة مركز
للمعلومات يختص بذلك الأثر.

الآثار المتنوعة المعروضة بالمتحف والمحفوظة بالمخازن

يجب أن تراعى عند التسجيل القواعد التالية:

أولاً: نظرًا لأن السجلات العامة الأصلية للمتحف والمخازن لها
أهمية قصوى بصفتها مستندات رسمية فإن عليه إزالة علاجها تقنيًّا، وذلك
بتقوية الأوراق باستخدام إحدى البدائل الحديثة، ولنق الأوراق
الممزقة وتثبيت المواد المدونة بها البيانات وإعادة اظهار بعض الكتابات
التي أصبحت غير واضحة.
ثانياً: يلزم لتصوير هذه السجلات العامة الأصلية توفر صور بالحجم الطبيعي بأكثر من نسخة تكون في متناول يد الباحثين والدارسين حتى تُحفظ السجلات الأصلية بعيدة عن الاستخدام العام، وبالتالي عن احتمال تلفها لما لها من صفة مستندية خطيرة.

ثالثاً: يلزم إعادة تسجيل الآثار في سجلات جديدة بطريقة علمية دقيقة تتضمن بالإضافة إلى البيانات الكاملة الصحية للآثار أرقاماً وأوصافاً ومقياسات وأوزاناً إذا احتاج الأمر، ومصدرها وتأريخ ورودها ونوع المواد المصنوعة منها، وكذا صوراً لكل آثر من مختلف زواياه، كما تتضمن توقيع المسؤول إمام كل آثر يقوم بتسجيله حتى يمكن الرجوع إليه لتوضيح الأمور إذا حدثت خلافات، وكذلك يسهل تحديد المسؤولية إذا حدثت أخطاء ومن خلال هذه العملية يتم تصحيح الأخطاء الموجودة في السجلات الأصلية، نظراً لأن بعض هذه السجلات سبق أن حُررت بواسطة غير مختصين أو متخصصين وسُجلت فيها الآثار بطريقة خاطئة لا تساعد على التعرف على القطع الأثرية. وقد نتج عن هذه الأخطاء إشكالات عديدة عند تسليم عهدة الآثار إلى الأمانة في بعض المتاحف عند احالة بعض أصحاب عهدة الآثار إلى المعاش، يجب أن يتم تسجيل جديد مع الظروف الخاصة والتقليدية لكل متحف أو مخزن فإذا كانت هناك أرقام عديدة للآثار الواحد يجب أن تدون كلها في خانة الملاحظات وهناك طريقة مقت trata للتوقيم باستخدام العددان الأخيرين من السنة ثم رقم مجموعة الآثار الواردة ثم رقم القطعة الأثرية ويجب أن يخصص جهاز متدرب لهذه العملية الدقيقة يقوم بها تحت اشراف...
 أصحاب الخبرة في هذا المجال كما يجب أن يخصص معال تصوير
لإمداد العملية بالصور المناسبة للتسجيل.
رابعًا: يجب عمل بطاقات للأثاث تخفيض في نظام مسلسل حسب
أرقامها حتى يسهل استخراج البطاقة الخاصة بأثاثها عن طريق رقمه
الخاص به ومن ثم الحصول على البيانات الخاصة به، على أن تشمل
هذه البطاقات جميع البيانات العلمية وكذلك تحتوي على صور لكل
قطعة أثرية، وبما بهذه البطاقات تحركات كل قطعة أثرية لأي
غرض من الأغراض مع توقع المستوى المختص عن كل تحرك
وكذلك عند عودتها إلى مكانها الأصلي.
خامساً: يجب استكمال عملية تصوير السجلات الأصلية المستندية
والمجلات العامة الدقيقة الجديدة بطريقة الميكروفيلم أو بأي طريقة
أحدث حتى يمكن حفظها في أماكن آمنة للرجوع إليها وقت
الضرورة، وكذلك يلزم فحص أفلام الميكروفيلم السابق تصويرها
للتأكد من سلامتها والنظر في إعادة تصوير ما قد يكون قد تلف منها.
سادساً: تنقل السجلات العملية الدقيقة في سجلات نوعية تبعًا
لأقسام المتحف أو المخزن حتى يمكن تحقيق الفائدة العلمية في حالة
دراسة مجموعة نوعية متجاذبة كما أن هذه السجلات النوعية تصلح
كمستندات رسمية في حالة تسليم عهدة أو نقلها من أمين إلى آخر.
سابعاً: تسجيل محتويات السجل الأثري أو القطع الرائعة به،
بالصور والأرقام على لوحة ذات حجم مناسب تساعد الدارسين
والمهندسين في التعرف على أماكن القطع الأثرية التي يعرفون شكلها
فقط، ولا يعرفون أرقامها ولا أماكنها، وهذه اللوحات التي تنتب
عليها الصور طبقًا لأماكن عرض القطع الأثرية في القاعات قد أثبتت
التجربة أنها ذات فائدة كبيرة، وهي تعتبر بمثابة وسيلة للتوعية بالآثار
وحذا لو اتبعت في هذه اللوحات الطرق الحديثة السمعية والبصرية
لتحقيق الهدف منها.

ثامنًا: تُجمع المعلومات العلمية والمراجع الخاصة بالمجموعات
المتناسقة للآثار الموجودة في أقسام المتحف أو الم停车场 المختلفة على
شكل دليل «كاتالوجة» علمي.

نعتبر أن جهاز الكمبيوتر يعتبر من أحدث وأدق أجهزة
المعلومات علاوة على ما توفره من اختصار في الوقت فيجب البدء
فورًا في اتخاذ خطوات تنفيذ نظام معين في التسجيل المتحفي بصلح
لإدخال الكمبيوتر للحصول على البيانات العلمية الخاصة بجميع
محتويات كل متحف بطريقة سريعة تنشياً مع التقنية الحديثة.

تسجيل الوثائق التاريخية ووسائل الحفاظ عليها

يشمل تعريف الوثائق جميع النصوص والموضوعات المتوقعة
 والمكتوبة التي دونها لأهداف متنوعة وإن لم يكن تدوينها أصلاً بغرض
نشرها.

وتضمن الوثائق التاريخية نوعين أساسيين:

رسمي: ويشتمل على معاهدات، وقوانين، ومراسم، وفرمانات،
وغيرها مما يتعلق بشؤون الحكم.
خاص (أو شعبي): ويشتمل على سجلات حساب، وعقود، وخطابات وغير ذلك بما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة الخاصة، ولا تقل الوثائق الخاصة في قيمتها وأهميتها عن الوثائق الرسمية فهي تلقى الضوء على أحوال مجتمعنا والعلاقات بين أفراده وبين السلطات الحاكمة وغير ذلك من الأمور، ويزيد من قيمتها أنها قد تصل اليد مكتوبة بخط أفراد من الشعب دون تزويد أو تعرف.

وما سبق يتضح أن هناك حاجة ملحة للحفاظ على الوثائق والاستفادة منها، وذلك وفاءً بالالتزامات نحو التراث القومي كما أن هناك إدراكًا ووعيًا من جانب المتخصصين تجاه واجبهم في هذا الشأن بالإضافة إلى الصحة القومية التي بدأت فيها يتعلق بالتراث الأثري والتاريخي الذي تعد الوثائق من أهم مكوناته.

وبناء على ذلك فإننا نقدم هنا بعض التوصيات في هذا الشأن:

منها:

1 - الالتزام بأعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على كافة الوثائق سواء كانت في حوزة الهيئات أو الأفراد.

2 - الاهتمام بتطبيق مواد القوانين الخاصة بحماية الآثار وخاصة فيما يتعلق بالتسجيل أو الصيانة أو الترميم أو الاستخدام العلمي.

3 - توجيه الجهود الكافية لتجميع وثائقنا التاريخية بالداخل والخارج لحيازتها والحفاظ عليها وذلك:

أ - باتخاذ موقف إيجابي تجاه الوثائق الموجودة بالخارج ومحاولة...
الحصول على نسخ أو صور منها سواء عن طريق اتفاقيات التبادل الثقافي أو عن طريق ارسال بعثات إلى الخارج لتسجيل وتصوير ما أخرج من ديارنا من تلك الوثائق.

بـ ضرورة البحث عن الوثائق التي لدى الهيئات والأفراد في ارسال بعثات تطوف أرجاء البلاد لتصويرها.

جـ تجميع الوثائق التي لا تضمها دور الوثائق مثل: الملفات، وقائمة الزواج، ودفاتر المواليد والوفيات، ووضعها في مبنى خاص بها أو تخصص فرص لها بدور الوثائق أو أن تحتفظ الدور بنسخ أو صور منها.

دـ تصوير وتسجيل وتوثيق وفهمة جميع الوثائق كافة مع العناية بترجمة المكتوب منها باللغات الأوربية أو التركية أو غيرها أو المكتوبة بخط خاص مثل خط القرمة أو المسند.

هـ العمل على أن يتم نشر الوثائق بأسلوب علمي دقيق وتفصيلي يراعى فيه على سبيل المثال: دوافع نشر الوثيقة واثبات نصها الأصلي وتحقيقه، والتعليقات عليه ونتائج نشرها مع ذكر المراجع ليستعين بذلك من يريد الاستزادة عن موضوعها.

5ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد أجيال متمرة من المترجمين والمحققين والمفسرين والباحثين المتخصصين (المختصين في أشكال الكتابة القديمة) والباحثين المتخصصين (المتخصصين في أشكال حروف الكتابة وأنواعها)، والمختصين في علم البدريات، وفي فنون ترميم الورق والبردي وغير ذلك من الفنون والعلوم المتصلة بمجال الوثائق.
6 - النظر في إنشاء معاهد فنون للتراث الحضاري والتاريخي والأدبي يقوم بدراسة ونشر كل ما يتعلق بهذا التراث وفي مقدمته التراث الوثائقي.

رابعاً: خطة الترميم والصيانة:

تجتاز آثار العالم كله الآن مرحلة خطيرة دقيقة تؤكدها عشرات الحملات الدولية التي تقوم بها اليونسكو في سبيل انتزاعها، كحملات انتقاذ النوبة بمصر وأثار فنلندا (البندقية) وفلورنسا في إيطاليا، والاكروبول باليونان، وقرطاجنة بتونس، وفجنجادارو باكستان، وبرمادور بأندونيسيا، وصنعاء باليمن، وفاس بالمغرب .. وغيرها في كل مكان وبقعة.

والواقع أن هناك بالفعل خاطر طبيعي وبشرية عديدة تهدد آثارنا. يجب أن يتوقعها الإنسان لأنها نتاج عوامل تقليدية بعضها قديم ارتبط بالزمن، وبعضها حدث فرضته ظروف الحياة المعاصرة، وتكمين الأهمية الزائدة لهذا الموضوع في أن الوطن العربي أكثر بلاد العالم آثراً ولدينا ملايين القطع الأثرية في المخازن والمتاحف والكثير منها يحتاج إلى ترميم وصيانة وificance وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة وصيانة...

والواقع أن ذلك الخطر على الآثار يرجع إلى عوامل طبيعية أو بشرية، وبعدها الأخرى بشرية من فعل الإنسان، والعوامل الطبيعية متعددة، منها عوامل جيولوجية كحركات القشرة الأرضية من براكين وزلازل.
وهزات أرضية، وكونية التربة المقامة عليها الآثار، فالتربة المسامية مثلاً قادرة على امتصاص الماء التي تنكسر بعد ذلك تاركة ما بها من أملاح وعوامل بيولوجية أيضاً كخواص الحجر الذي يستخدم في إقامة الأثر ومدى مقاومته لعاديات الزمن.

وهناك العوامل الجوية، فالهواء نفسه قد تتعلق به الغازات الحمضية والأملاح وخاصة في المناطق الصناعية، المزدحمة بالسكان، وهناك الرياح الشديدة، الهبوب التي تصطدم ببعض أجزاء الأثر فتؤدي إلى تآكلها، وكذا العواصف المحلة بالرمال والتي تحتك بالأثار وتتفتت سطوحها، كما أن الرياح قد تؤدي في المناطق الصحراوية التي تتحرك الكثبان الرملية فتضرب الآثار ضرباً كبيراً، ثم اشتدار درجة الحرارة التي تسبب تبخر الماء وتراكم الأملاح، وكذا اختلاف درجات الحرارة صيفاً وشتاء وليلاً ونهاراً، وهي ذات تأثير مدمر على سطوح المبانى الأثرية، ثم تأثير الأمطار الضراس على الآثار وكذا السيول التي تغمر الآثار وتتماً شفوقها بالمياه التي تنكسر وترك الأملاح المتبلورة فتفتك بها، وأخيراً الرطوبة الجوية وما تسببه من تآكل في سطح الآثار لتراكم الأملاح عليها.

وهناك العوامل الحيوية منها النباتية كالاعشاب (الهلفا والطحالب وحشيشة البحر وغيرها) التي تنمو وسط الأحجار وعلى سطوعها وجدرانها وتزاحم أعمدها وثمليها وكذا الحيوانية كالخفافيش والخشارات كالزنايا والنحل والنمل والكائنات الدقيقة والفطريات التي تنخر في الأشجار والبردي والورق بوجه خاص.
ويزداد تأثير هذه العوامل ويزداد فعولها كلما قدم الأثر
وضعفت مقاومته أي أن الزمن يلعب هو الآخر دوراً رئيضاً ومستمراً
في زيادة قدرة هذه العوامل على التدمير والتخرير.

والعوامل البشرية هي الأخرى متعددة منها التوسع الزراعي
وما يتبعه من مشروعات ري وصرف، مما يزيد في نسبة الرطوبة
الجوية ويوثر في تخزين المياه الباطنية، بل إن بعض مشروعات الري
قد تؤدي إلى غرق الآثار تمامًا، ولدينا أقوى مثل على ذلك وهو بناء
السد العالي في جنوب مصر في السينات الذي كاد أن يغرق سبعة
عشر معهداً ومئات من المناطق الأثرية بقبرها وحصونها وبيئاتها مدناها
لولا نجاح الحملة الدولية لإنقاذ آثار بلاد النوبة، كذلك يلعب
الصرف الصحي وشبكات المجاري دوراً خطيراً في رفع منسوب المياه
الباطنية ويؤدي إلى طفح المياه على الآثار.

كذلك أدى الكشف عن الكثير من هذه الآثار خلال القرنين
التاسع عشر والعشرين وأزالة ما كان يغطيها من أثرية ورمال إلى
تعرضها لعوامل التعرية المختلفة والتي تسرق سرقتها والتعدي عليها
وهدمها لاستخدام أحجارها في البناء.

وقد أدى تزايد الحركة السياحية وتراحم الزوار حول الآثار الى
اضرار خطيرة، فالسياح يلمسون الآثار والمعروضات الأثرية
ويتهافتون على تصويرها مستخدمين الفلاش الذي يسيء إلى التفّوش
والرسوم ذات الألوان، كما تصر الهيئات السياحية على إقامة المنشآت

34
الضارة بالآثار «كالكفرتيات» وغيرها.

كذلك فإن المشروعات العمرانية والصناعية والعسكرية والترفيهية تهدد الآثار تهديداً صارخاً، وكذا حركة الموصلات من برية وجوية ومائية تؤدي بما تسبب من اهتزازات إلى قلقلة الآثار.

إذا أضافنا إلى ذلك أن الترميم والصيانة ليستا عملاً روتينياً بسيطاً بل هي أعمال متشابكة مكثفة يجب أن تتم بوجه عام وفقاً للخطوات التالية:

أ - تسجيل شامل للأثر وما به من مشاكل ترميمية وما تعرض له من أضرار.

ب - دراسات علمية وتقنية مكثفة للتعرف على طبيعته وظروفه التي تعرض لها وعلى أسباب تدهوره.

ج - دراسة لأنسب المواد اللازمة لإجراء أعمال الترميم والصيانة واختيار أنسب الطرق وأكبرها صلاحية لأعمال الترميم دون تغيير لمعالمه المعمارية والفنية.

د - القيام بأعمال الترميم والصيانة المستمرة للأثر وتهدئة أنساب الظروف لسلامته والحفاظ عليه.

ويقترح ذلك كله إلى قدرات متعددة وملكية متنوعة كالقدرة على البحث العلمي المستمر، فمجال الترميم متغير ومتطور دائماً وفقاً للتقدم العلمي والتكنولوجي العالمي وكذا الكفاءة الفنية التي تتولى التنفيذ لنتائج البحوث والدراسات المستمرة، ثم الملكة اليدوية التي تستطيع أن تترجم ما يعنيها من أبحاث والتي اكتسبت خبرتها باللمارسة.
كما يحتاج الترميم إلى العمل الجماعي، إذ يقوم به فريق متكامل متعاون من مهندسين وحرفيين وآثرين ومصورين ورسامين، ولا يمكن لأي فئة من هذا الفريق العمل في معزل عن الآخر ولا أضر ذلك بالآثر.

وأخيرًا فإن الترميم يحتاج لدرجات من التخصص في ترميم وصيانة المواد المختلفة كالمعادن والأحجار والأحجار والفخار والآجر والصلصال والورق والبردي والجلد والأميرة والعظام والمباني والنقوش الجدارية والزجاج والفيشان وغيرها.

ولكن من ناحية أخرى، فهناك عوامل وحقائق تبعث على الاطمئنان في مجال الترميم والصيانة منها على سبيل المثال:

أولاً: اهتمام إدارات الآثار بهذا المجال وضعه في الموقع الأول من مجالات اهتمها، ويشهد بذلك ما قامت به من نشاطات في السنوات الأخيرة في كثير من الدول العربية.

ثانياً: إنشاء قسم للترميم بكلية الآثار بجامعة القاهرة الحقن به المعامل المتخصصة، وبدأ في تفريع الاختصاصين في الترميم ونرجو أن تتعدد في المستقبل القريب أقسام ترميم وصيانة الآثار في الجامعات العربية.

ثالثاً: إرسال عشرات البعثات إلى دول متعددة مثل إيطاليا والنمسا وبولندا وروسيا والمجر ليعود أصحابها وقد تخصصوا في مختلف مجالات الترميم ويعملون بإدارات الآثار وبكليات الآثار.

رابعاً: الاهتمام الإعلامي سواء في الصحف أو الإذاعة أو التلفاز
بأعمال الترميم التي تقوم بها إدارات الآثار وتشجيعها لهذه النشاطات.

خامساً: الاتصال المستمر بالمؤسسات الدولية للترميم مثل (مركز ترميم الآثار بروما المنيق من اليونسكو) وغاب الترميم التابع لليونسكو ببغداد.

ومع ذلك فمن الواجب أن نضع في أذهاننا أن الترميم عملية بالغة التعقيد وأن هناك مفاهيم يجب أن نضعها نصب عينينا عند ترميم الآثار ومنها:

1 - أن الترميم لا يعني تجميل الآثار بقدر ما يعني المحافظة عليه وعلى ما يحمله من معلومات عن تاريخ وحضارة الإنسان.

2 - أن مجال الترميم متغير ومتطور فيجب أن يكون القائمون بالترميم على اتصال مستمر بأحدث ما وصل إليه العلم في هذا السبيل، وذلك للتعرف على طبيعة الآثار وأسباب تدهورها وأفضل وسائل اتقانها وترميمه وأنسب المواد اللازمة لذلك، وأحدث المعدات المستخدمة في هذا السبيل.

3 - أن الترميم يجب أن يتم بحيث لا يطمس أو يغمر من طبيعة الآثار الأصلية وأن يعتبر المرموم ما أضيف للأثر على مدى العصور من إضافات أو تعديلات.

4 - أن يتضمن الترميم صيانة وحماية البيئة التي يقع الأثر في نطاقها، وأن يراعى تعامل الأثر مع البيئة التي نشأ فيها.

5 - من الأفضل أن يتم أكبر قدر ممكن من الترميم سواء فيها يتعلق
بالآثار الثابتة أو المنقولة في المكان الذي اكتشف فيه الأثر.
6 - أن يستخدم في كل حالة أسلوب يناسب الأثر، إذ يصعب اتباع أسلوب واحد أو طرق متشابهة في عملية الترميم.
7 - أن تراعى دائماً توصيات الميثاق الدولي لصيانة الآثار وترميمها الذي صدر في فيينا سنة 1962م (ميثاق فيينا) وما طرأ من تلك التوصيات من تعديلات وضافات.
8 - ينبغي وضع خطة قومية لترميم الآثار، ووفق سياسة تجمع بين الاستقرار والدوام ودون تزيف لشواهد التاريخ والحضارة والثقافة والفن، على الأّ يكون طابع التحرك من موقف درء الخطر العاجل بل بناء على تخطيط شامل يعتمد على مجهودات فردية أو أراء شخصية أو عمليات وقتية.
9 - يجب الاهتمام بإعداد الفنين اللازمين في ميدان الترميم ابتداء من العامل الفني فالملاحظ الفني فاختصاصي الترميم بجانب الخبراء المتخصصين في مجالات تصل بمشكلات الترميم، والواقع أن الجانب البشري من المشكلة في غاية الأهمية وهو يتناول ثلاث نواح هي: الجانب المادي ثم أعداد المرم وأخيراً رعايته صحيحاً.

أما الجانب المادي: فيتركز في تحسين مرتبه ومنحه المكافأات والحوافز وتشجيعه مادياً ليستمر في آداء عمله الدقيق والشاق في نفس الوقت دون معاناة أو قلق.
والجانب الثاني الذي يتركز في الاهتمام بإعداد المرم أعداداً
سليماً مدروسًا. سوف نتحدث عنه فيما بعد.
أما الجانب الثالث، هو:

الرعاية الطبية للعاملين في ترميم الآثار:

فهو جانب يتعلق بالناحية الإنسانية المتصلة بالترميم، وهذه الناحية تؤثر على صحة المرموم، إذ ثبت علمياً أن المرموم يتعرض لبعض المخاطر أثناء تأدية عمله، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية والعلمية التي شملت العالم، ومع كثرة المشتقات الكيميائية التي زادت من تلك المخاطر، وقد تنبه الطب الحديث إلى خطورة ذلك، مما دعا إلى بزوغ فرع جديد من فروع الطب يدرس الأخطار والسموم التي يتعرض لها كل فرد وهو يؤدي عمله وهو ما يسمى الآن بطب الصناعات والأمراض المهنية.

ومع هذا التقدم في علوم الطب بقيت بعض المهن بعيدة عن دائرة التطور ولم تتقدم إليها يد البحث والدراسة، ربما لقلة عدد أفرادها، وربما لأنها تقع في دول نامية لم يرتفع فيها الرعاي الصحي إلى المستوى المطلوب، ومن هذه المهن مرموم الآثار في الأنظار العربية التي تمتلك أكبر وأروع ثروة أثرية في العالم.

إن من مقتضيات المحافظة على هذه الآثار رعاية صحة العاملين في ترميمها بوجه خاص كي نبعد عنهم الأخطار التي يتعرض لها نتيجة تعاملهم مع المواد الكيميائية وتعرضهم أحياناً للاشعاعات، وخاصة من مضى عليهم في أعمال الترميم أكثر من عشر سنوات فهم
أكثر حاجة إلى الرعاية الصحية لتنسيق ظروف عملهم.

ويتعرض العاملون في الترميم إلى مجموعة كبيرة من المواد الكيميائية التي تتفاوت في تأثيرها على الجسم بالإضافة إلى عوامل طبيعية عديدة، وبعض الاعشابات وكذلك مجموعة من الطحالب...

وفيما يلي أهم هذه الأخطار:

أولاً: مجموعة كبيرة من المواد الكيميائية التي تؤثر على الجسم وخاصة إذا تعرض لها الإنسان باستمرار أو بجرعات كبيرة أو تركز مكثف، ومنها المذيبات العضوية كالأستيتون والتوليو وللكحول الإثني وعشرات من المذيبات الأخرى.

ومنها القلويات والأحماض كالنشادر وحامض التريكل، وكذا الشمع والبيدات الحشرية، والأصباغ والسينور.

وقد يتسبب التعرض لها بجرعات كبيرة أو تركز أو باستمرار إلى الاصابة بالتهابات جلدية أو دوار أو صداع أو ارهاق وغير ذلك من الأعراض المرضية، وكذا التأثير على الكبد ونخاع الدم.

ثانياً: تأثير معمل كربون 14 إذ قد يتعرض العامل به للتتروج السائل (درجة حرارة 170 مئوية) مما قد يتسبب إن لم تتخذ الاحتياطات اللازمة في أحداث حروق.

ثالثاً: أشعة إكس التي قد تستخدم بطريقة تعرض مستخدميها للاشعاعات التي تؤدي الى اضطرابات صحية متعددة.

رابعاً: ترميم المقابر والتنقيب عنها فإن العامل في هذا المجال سواء كان آثرياً أو مرئياً أو رساماً أو مصوراً قد يتعرض لكثير من المخاطر.
منها: التهويه غير الكافية والنقص في الأوكسجين والزيادة في ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك من المخاطر.

خامسًا: التعرض للطحالب وخاصة في التعامل مع الموميات وفي المقابر وقد تسبب في أنواع من الحساسية بالصدر.

ولذلك فمن المفترض:

1 - إجراء كشف طبي دوري على العاملين في الترميم، وقد يجرى مرة كل عامين أو وفقًا للتشخيصات التي تتضح من الدراسة الميدانية على أن يشمل الفحص:

- فحص إكلينيكي للغدد.
- صورة دم كاملة.
- اختبارات وظائف الكبد.
- اشعة الصدر.
- وأي فحوص متقدمة أخرى لازمة وفقًا للحالة، مع الاهتمام بقدامى المرمين.

ويجب أن تجمع نتائج الفحوص ويتم تحليلها وتقويم حالة كل فرد، وإعطاء التوصيات الطبية اللازمة واستبعاد من تستدعي حالتهما البعد عن أعمال معينة، هذا بالإضافة إلى معالجتهم حتى من أمراض غير مهنية إذا تلعب هذه الأمراض دورًا واضحًا في اضعاف مقاومتهم للأمراض (مثل البلهارسيا).

2 - تعيين مشرف أمن صناعي في أقسام ومراكز الترميم بإدارة الآثار بتوالى مسؤولية الرعاية الصحية والاجتماعية على غرار
مشرف الأمن الصناعي في المواقع الصناعية

- توفير معدات الوقاية للعاملين كالقفازات الواقية والأقنعة الواقية للتنفس وسترات "بالطوات" للعاملين بآجهزة الأشعة السينية، وكذا توفير أجهزة تهوية وشغط واستخدامها استخداماً سلبياً.

- الاستغناء عن بعض المواد ذات الخطورة الصحية أو القابلة للإشعال السريع واستبدالها بمواد أقل خطورة.

- منح بدل طبعة عمل مناسب للعاملين بالترميم وصرف رتبة غذائية خفيفة في أمكن، بل يجب أن يطبق ذلك على جميع العاملين في الأعمال الآثارية التي قد تعرضهم لأخطار مشابهة كعمال التنقيب وغيرهم.

خامساً: خطة حماية الآثار والمحافظة عليها:

تتركز مهمة الآثار في هذين هدفين رئيسين كا سبق أن ذكرنا:

الأول: هو الحفاظ على التراث الآثري عن طريق حمايته وصيانةه والكشف عنها لا يزال منه في باطن الأرض.

الثاني: هو التعريف بذلك التراث سواء عن طريق عرضه بأماكنه الأصلية خبر عرض أو في المناحيف مع العمل على التطوير والإكتشاف من ذلك أو عن طريق النشر العلمي والثقافي والتعليمي.

ويراعى أثناء ذلك مبداً التقدم العلمي الحديث والحرص على ربط الآثار بالاطار الثقافي من ناحية وبالنهضة السياحية من ناحية أخرى.

42
وفيما يتعلق بالهدف الأول وهو الحفاظ على التراث الأثري، فإن الحراسة هي العامل الرئيس والأساسي فيه، ولكن هناك عدد كبير من المعوقات والعقبات التي تقف في سبيل حراسة الآثار. حراسة سليمة مطمنة. منها ما يتعلق بتصرفات الإنسان كالاتجار غير المشروع في الآثار وتعدى مكان المناطق الأثرية عليها، ومنها ما يتعلق بضيق الموارد المالية وعدم توفر الامكانيات وتحكم الروتين الحكومي.

وتعد مشكلة سرقة الآثار وتهريبها من أخطر المشكلات التي لازالت تارخنا منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحالي، فالوطن العربي بوجه عام قد تعرض لألوان من الاستعمار عبث بآثاره وعمد إلى نقلها خارج زمانه.

عوامل تؤدي إلى سرقة الآثار بجانب سوء الحراسة:

وإقراراً للحق يجب أن نشير إلى عوامل أخرى ساعدت على سوء الحالة منها:

أولاً: عدم توفر الاعتمادات لدى بعض ادارات الآثار لحصر الآثار وتصويرها، وكذا الاعتمادات التي تسمح للمفتشين والحراس بالانتقال للتفتيش والمراقبة، وعدم توفر السيارات الخاصة بالأمن، كثيراً تقوم بالتجول بين المواقع الأثرية وبالذات في المناطق النائية.
ولذا فلا بد من توفير الدولة للاعتمادات الضرورية للحصانة والتصوير وبدلات الانتقال والسفر وشراء السيارات والدراجات العادية والبخارية اللازمة.

كذلك يقتضي حصر الآثار وتصويرها توفير تخصصات معينة للمهندسين والمصورين وخريجي مدارس المساحة وكذا إعطاء امتيازات وحوافز للمعاملين بالمناطق الأثرية.

ثانياً: تعدد مخازن الآثار وبعثتها وعدم استيفاتها للشروط التي تضمن بعدها عن أيدي اللصوص والمحافظة على ما بها بل قد تصل الحال ببعضها إلى وجود ثغرات وفتحات يتعرّض أحجام اغلاقها.

وعليه يلزم إنشاء مخازن جمعية محدودة العدد تتوفر فيها وسائل الأمن والرقابة تجمع الآثار المبهرة حالياً والتي يكشف عنها في المستقبل.

كذلك من الضروري انشاء متاحف أسبابية جديدة تستوعب عددًا من الآثار القيمة أو النادرة، كما يجب وضع أبواب للمقابر والمعابد والآثار الثانية بطريقة لا تسمى إلى مظهرها الأثري.

ثالثاً: وجود ثغرات في التشريعات الخاصة بالاتجار في الآثار وفيها يتعلق بهوية جمع التحف أيضاً مما يؤدي إلى انتشار الاتجار غير الشرعي في الآثار والذي يعتمد على محاولات سرقة وتفتيذ وتهريب متنوعة الأشكال والألوان، تحركها عصابات دولية وأخرى محلية ومن وراءها تجار آثار وهواة تخف وأحياناً موظفون فاسدو الذمم، لذلك...
لا بد من منع الأتجار في الآثار منعاً باتاً واجبار هواة الآثار على تقديم كشف بأوصافها إلى إدارات الآثار.

رابعاً: تعدي سكان المناطق الأثرية وتجيرائها على الآثار، بل وسكن بعض العائلات في المقابر والمصلى والأضرحة الأثرية، ثم قيامهم بتعديات وسرقات وتنفيذات يحرمها القانون يؤدي كل هذا إلى قلقة الآثار وتعريضها للانهيار، ونتيجة لذلك تنصرف جهود مفتشي الآثار إلى وقف التعديات وتبني قضاياها دون واجباتهم الأخرى.

ولا بد ازاء ذلك من إزالة المساكن القائمة داخل المناطق الأثرية أو المتداخلة فيها وتهجير سكانها إلى مناطق قريبة، كما لا بد من تصفية التلال الأثرية التي نشأت نتيجة قيام مدن أو جوامع قديمة يصعب حراستها وصيانتها لوقوعها وسط المزارع أو المناطق السكنية، ويستلزم ذلك توفير الاعتمادات اللازمة لحفرها وحذفها.

خامسًا: عدم تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعي وتعمير الصحراء والري والحكم المحلي والسكنى والأشغال العسكرية في المناطق الأثرية دون السماح لإدارات الآثار باتخاذ الإجراءات الأثرية الضرورية قبل التنفيذ ثم بعده، لأن عدم الاكتراث باحتياجاتها قد يؤدي إلى تدمير كثير من الآثار وسرقة ما يعثر عليه من تحف أثناء العمل في تنفيذ تلك المشروعات.

ولذا فلا بد من الاتفاق مع كل هذه الوزارات والهيئات على عدم القيام بمشروعات في المواقع الأثرية ومناطق التلال الأثرية دون أن تقوم إدارات الآثار بجنس المنطقة وخلاصها من الآثار.
سادساً: عدم اهتمام أجهزة الأمن المحلي وخاصة المباحث بتعقب الجناة في سرقة الأثاث ومراقبة المشتبه به، وتكشف عن عصاباتهم وإدراج المناطق الأثرية بخط سير دوريات الشرطة.

ويعتبر هذا:

- التعاون التام بين أجهزة الأمن وأجهزة الأمن وتنسيق العمل بينها.
- مزيد من الاهتمام من رجال الأمن وشرطة المباحث بحراوة سرقة الأثاث ومراقبة المشتبه به، وتعقب الجناة.
- مزيد من الɒقطة في مراقبة حرس الأثاث وعصاب من يثبت اهماله أو استهتاره عقاباً رائعاً.

سادساً: خطة لإعداد القوى العاملة وتدريبها وتأهيلها.

خطت الجامعات العربية في الخمسين عاماً الأخيرة خطوات جادة وموفقة في سبيل إنشاء كليات كاملة أو أقساماً متنوعة أو شعباً متخصصة لتحريث الأثاث والمحتاجين، لسد حاجات أجهزة الأثاث للأثاث متخصصين في علوم ما قبل التاريخ أو الآثار القديمة أو اليونانية الرومانية أو الإسلامية أو الحديثة، يدرسون بها مواد الأثاث والتأريخ والحضارة والآثارولوجيا وبعض اللغات والخطوط القديمة، وكذا لغة حديثة أو أكثر وغير ذلك من المواد النظرية الأساسية، كما يدرسون علم الجسد والتنقيب والعمل بالمتحف ويزاولون بعض العلوم العملية المتعلقة بعملهم كالتصوير والمساحة والرسم الهندسي والخط والتمريض وقد تخرجت دفعات عديدة من هؤلاء الأثاثيين سدوا
حاجة الادارات الأثرية ويقومون بمختلف المهام التي يتطلبها مجال الآثار خير قيام.

ومن المناسب في هذا الاطار أن نقترح الآتي:

1 - إنشاء أقسام لتخريج الآثري الممارس أو العام في الملل بالآثار والتأريخ وغيره الماما عاماً يسمح له بالتعامل مع الآثار المتنوعة التي ترجع إلى عصور مختلفة دون التقيد بصغر خاص أو نوع معين من الآثار أو التخصص الدقيق.

2 - زيادة الاهتمام بالمواد العملية والتوسع في إنشاء المتاحف والمعامل الخاصة بالتصوير والترميم ودخول استخدامات التقنية الحديثة في مجال الدراسة والتدريب. (أنظر الملحقين في آخر البحث).

3 - إنشاء معاهد يلتقي بها الفنيون العاملون في مجال الآثار من مساحين ومصورين ومهندسين ورسامين ومقدمين، بل السماح لكافة التخصصات العلمية بالاتحاشق بهذه المعاهد لزيادة فهمهم للآثار وتعاملهم معها تعاوناً مبايناً على الأدراك والتقدير، ويمكن منح الخريجين (دبلومات) تخصصية أو درجة الماجستير إذا ما تتوفر الشروط اللازمة.

4 - العمل على رفع كفاءة العاملين في حقل الآثار عن طريق التدريب وإقامة الندوات وحضور المؤتمرات والتوسع في إيفاد المجدين منهم في منح تدريبية وتشجيعهم على استكمال دراستهم العليا ليلو درجة الماجستير أو الدكتوراه سواء داخل الوطن أو خارجه.
أما العاملون في حقل الترميم فلهم وضعهم الخاص نظراً للمحاجة إلى عمال فنيين وملاحظين متخصصين وخبراء للعمل في هذا المجال الهمم.

إعداد المتخصصين في مجال الترميم:

1 - فيما يتعلق بالعمال الفنيين في مجالات الترميم فيلاحظ أن الحرف والمشغولات اليدوية في الآثار الإسلامية بوجه خاص مهددة بالانقراض نظراً لعدم وجود الأعداد اللازمة والكافية من الخرفيين الممتازين، مما جعل مصلحة الآثار في مصر تأخذ على مسئوليتها اعداد الكوادر الفنية اللازمة، فأنشأت سنة 1926م معاً للحرف الأثرية ضم أقساماً للمجص والزجاج والنجارة والنحت والرخام، وذلك لتتدرى الصبية لسنوات عدة على هذه الأعمال ومزاولتهم لها، ثم أضافت هيئة الآثار أقساماً جديدة كالتعليم بالصدف والحرف على النحاس والخرط.

ولكن نظراً لعدم اقبال الصبية على الدراسة بهذا المركز بالاعداد المطلوبة واللازمة، وكذا تمرهم من العمل بعد تخرجهم من المعهد، فمن المقترح لاجتذابهم أن تقوم وزارة التربية والتعليم هذه الشهادة بما يسمح بتعيين الخريجين في مستوى أحسن في ظل معاملة أفضل، وعلى أن تعدل مدة الدراسة وخطتها بما يتناسب مع التقويم الجديد للشهادة، كذلك يجب أخذ تعهد على الطالب وولي أمره بالعمل لمدة خمس سنوات على
الأقل بإدارة الآثار ولاً فسيضطر إلى تدفع التكاليف الدراسية والمكافآت التي منحت له طوال مدة الدراسة، كذلك يجب تشجيع فكرة إنشاء مراكز تدريب مشابهة في مناطق الآثار تناسب الدراسة فيها مع متطلبات الترميم في تلك المناطق.

2 - فيما يتعلق بإعداد الملاحظين الفنيين يجب ادخال مادة لترميم الآثار وكدما المواد التي تخدم أغراض الترميم في برامج المدارس الصناعية والفنية الثانوية والمتوسطة، وليكن البداء مثالاً بمدارس الصناعات الزخرفية والعمارية وما شابها، والواقع أن معظم أقسام الدراسة بعلم هذه المدارس تتمى مع مستلزمات الترميم كأقسام العمارة والنسيج والسجاد والنقوش والزخرفة والتجارة والجلود وتشكيل المعادن وغير ذلك.

ويمكن أن يقوم بتدريس مواد الترميم مدرسون من خريجي كليات الفنون التطبيقية أو الجميلة والعمارة أو الهندسة بعد اخضاعهم لدورات تدريبية خاصة، وذلك توافقة لانشاء مدارس متوسطة أو ثانوية للترميم تقوم بإعدادنا بالملاحظين الفنيين في أعمال الترميم.

3 - أما فيما يتعلق باختصاصي الترميم نعرض هنا المقترحات التالية:

أ - إنشاء كلية أو معهد عال لاعداد الكوادر اللازمة لذلك، وإيجاد الامكانات اللازمة لإنشاء معامل الترميم الحديثة بها مما يسمح بتأهيل الخريجين على النحو الذي يمكنهم من قيادة الكوادر العمالية المتخصصة بالكفاءة اللازمة.
ب - إنشاء دراسات خاصة لخريجي بعض الكليات التي تتفق بعض الدراسات بها مع مستلزمات الترميم، مثل أقسام الآثار القديمة والاسلامية بكليات الآثار والأداب وكليات الهندسة والتقنية والفنون التطبيقية والجميلة وكليات العلوم، يخرج فيها الدارس حاصلًا على دبلوم معادل للليسانس أو، ما هو متبع الآن في كلية الآثار بجامعة القاهرة فيما يخص الآثار القديمة والاسلامية، ويسمح له بالحصول على الماجستير أو الدكتوراه وفقاً لشروطهما.

ج - زيادة الاهتمام ولو في مجال الدراسات العليا بالخصص في فروع الترميم المتنوعة، فقد حدثت طفرة كبيرة في نوعية المرمرين وتقنية الترميم في جميع أنحاء العالم حيث امتدت إلى هذا المجال اعداد كبيرة من الباحثين في شتى فروع العلم والعرفة، كما تصدر الآن دوريات متخصصة في أعمال الترميم وتعقد باستمرار مؤتمرات وندوات علمية متخصصة في المجال ذاته.

د - استمرار التعاون في المشاكل الترميمية ذات الطابع المعقد المتصلب مع المستشارين العلميين الذين يستعان بدراساتهم وخدماتهم المتخصصة في أعمال استشارية من واقع مشاكل الترميم، وكذا استمرار التعاون مع هيئات التدريس المتخصصة في الجامعات ومراكز البحوث في هذا المجال.

ه - التفكير في وضع بروتوكول أو دستور خاص لترميم الآثار يلتزم المرمرون به على أن يكون هذا البروتوكول مرناً ومسابراً.
لأحدث الآراء العلمية.

و- دراسة اقتراح بإنشاء شركة متخصصة لترميم الآثار يفضل أن تكون تابعة لإدارة الآثار أو تكون إذا اقتضت الضرورة إما حكومية أو تابعة للقطاع العام أو الخاص يعمل بها المتخصصون في الترميم.

سابعًا: خطة للنهوض بالنواحي الإدارية وتحسين أوضاع العاملين:

ولعل من أهم الوسائل في هذا السبيل مايلي:

1- إنشاء كوادر جديدة للعاملين في ادارات الآثار تجعلهم في مصاف أساتذة الجامعات أو العاملين في مراكز البحث العلمي إذا تكانت الشرط.

2- منح بدل طبيعة عمل للعاملين في حقل الآثار وخاصة في المناطق الصحراوية النائية، فهم يعملون في ظل ظروف جوية صعبة وأحوال معينة سيئة، ولا يشير لهم الحصول على المواد الغذائية بالأسعار العادية أو بصفة مستمرة.

3- السماح للأثريين بتكوين نقابات أو جماعات تؤدي لهم المزيد من الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية وترفع روحهم المعنوية.

4- تعديل وتطوير اللوائح الإدارية والمالية وتوفير وسائل النقل والمساكن والاستراحات للعاملين في نطاق الآثار، والنظر في إنشاء صندوق لتمويل الآثار (الملحق رقم 2).
5- استخدام الكمبيوتر على أوسع نطاق وخاصة فيما يتعلق بالأرشيف العلمي.

6- إنشاء مركز قومي لآثار مصر، فقد أنشأت بالبلد العديد من المراكز القومية المتخصصة لدراسة المشكلات ذات الطبيعة الاستمرارية سواء الاجتماعية أو الجنائية أو الزراعية أو التطبيقية المتخصصة.

ولبيست مشكلات صيانة وحماية التراث القومي للبلاد والحفاظ عليه لتسليمه للأجيال القادمة أقل من هذه المشكلات أهمية.

وإنشاء المركز القومي للآثار للعناية بجميع المشكلات المتعلقة بها وإيجاد الحلول الملائمة لها سواء على المدى القصير أو الطويل تعمل به كل التخصصات العلمية التي تتطلبها مثل هذه الأعمال من آثرين علميين ومهندسين ومراقبين متخصصين في التسجيل الفوتوغرافي، يعتبر بداية طيبة وجادة للتخطيط لدراسة هذه المشكلات بالنسبة لجيلنا والائيال القادمة وخلق أرضية مشتركة بين الجيلين.

ثامناً: خطة لتطوير المتاحف والتوسع في انشائها.

تساعاً: خطة للترويج بالمناطق الأثرية وتطويرها.

عاشرًا: خطة للبحث والنشر العلمي والثقافي والتعليمي في مجال الآثار.
الملاحظات
الملحق رقم (1)
ضرورة استخدام التقنية الحديثة والعلوم التطبيقية في مجالات الآثار
يستحبل على الدراسات والأبحاث والتطبيقات الأثرية أن تنمو
وتطور في معزل عن التقنية والعلم الحديث اللذين يمكن الاستفادة
منهما في المجالات التالية:

1 - مجال التأريخ والتقنية الزمني: ومن أهم الطرق
المستعملة في هذا المجال طريقة كربون 14 لتقدير عمر
المواد الأثرية العضوية وطريقة الحلقات السنوية للأشجار
لتقييم عمر الخشب القديم، والطريقة المغناطيسية وطريقة
الوهيج الحراري لتقييم عمر الفخار.

2 - مجال التسجيل والتوثيق الأثري والتأريخي: ومن أهم الطرق
المستخدمة طريقة التسجيل الفوتوغرافية في الرفع والرسم
والتسجيل الهندسي والمعماري وكذا ألوان من التصوير الحديث
باستخدام الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية
والصويدوم وغيره للكشف عما تتضمنه أو يخفه الجدران
والوثائق، وكذا تصوير سجلات الآثار والوثائق والمخطوطات
بالبيكروفيلم وما يشابه من طرق أحدث.

3 - مجال المسح الأثري والجنس والتنقيب: ومن الوسائل المساعدة في
هذا السبيل الطرق التنبيذية (أو الجيوفيزيائية) مثل المقاومة
الكهربائية والمقاومة المغناطيسية كذلك استخدام الأشعة الكونية

50
وأجهزة قياس الجاذبية الأرضية والرادار للكشف عن الفراغات داخل الآثار، كما يفيد في مجال التنقيب التصوير الجوي للمنطقة الأثرية والتحليل الكيميائي لعينات التربة.

5 - مجال الكشف عن أثار الماضي والتعرف على مادة الآثار وتركيبها ومكوناتها باستخدام الأشعة السينية والتصوير الراديوجرافي والفحص الميكروسكوي الإلكتروني والملدات البصرية المكبرة والتحليل بالطرق الطبيعية والكيميائية الحديثة كالتحليل الطيفي الإشعاعي والتحليل الطيفي البصري والتحليل بالامتصاص الذري والجذور الإلكترونية.

6 - تنظيف وترميم وعلاج وصيانة وتوقيت وانقاذ الآثار باستخدام المواد والعجائن والسوائل التي توصل إليها العلم الحديث والاستعانة بنتائج التحليل الطبيعية والكيميائية والصور الإشعاعية والفحص الإلكتروني وكبائن التميم والتبييض وخياصة البلاستيك العازلة وأجهزة قياس صلابة الأحجار والرافعات الإلكترونية. وغير ذلك.

7 - مجال الفن المتحفي باستخدام وسائل الإضاءة وفقًا لأحدث الابتكارات ووسائل العرض والديكور الحديثة والتعليم الميكيانيكي ووسائل الإذاعة الآلي والميكر وأجهزة الإطفاء الآلي ووسائل الاتصال السمعي والبصرى الحديث (كالدليل الآلي والكاتكولوجيا المضيئة) وكذا وسائل التنظيف الميكيانيكي ووسائل الرفع الهيدروليكية والفبرينات المتحركة على قضبان وأجهزة قياس درجات الحرارة والرطوبة وأجهزة تكييف الجو ومنع
الطروش وامتصاص الاهتزازات.

8 - مشروعات الصوت والضوء التي تعتمد على أحدث وسائل الإضاءة الملونة المتغير مع الموسيقى الملائمة والأداء القوي المعبر.

9 - استخدام أحدث وسائل الطبع والنشر والإعلان.

10 - استعمال الكمبيوتر (العقل الحساب الإلكتروني) على نطاق واسع وفي خدمة المجالات السابقة كافتها.

ومع ذلك فهناك بعض التحفظات التي يجب أن نضعها نصب عينينا عند استخدام التقنية الحديثة في مجال الآثار، نظرًا لأن التراث الأثري والتاريخي هو بمثابة أمانة في عناينا تسلمها من الأجيال السابقة وهي في نفس الوقت ملك للأجيال الحاضرة والمستقبلة لذا يجب أن نتذكر دائماً الآتي:

1 - أن نتجنب الآثار أي ضرر أو خطر نتيجة لاستخدام وسائل التقنية الحديثة وأن نتحاشى أية مجازفة أو مخاطرة في هذا السبيل.

2 - ALS لا يكون الهدف من استخدام هذه الوسائل هو استعمال الآثار كحقل تجارب علمية أو لاختبار مدى نجاح تجريبها، ولذلك فمن المحتم علينا ALS أن نقبل أية طريقة علمية حديثة ALS إذا كان قد انتهى عهد تجريبها وثبت سلامة نتائجها، وأن نتأكد من جدواي استخدامها في مجال الآثار.

3 - ALS لا تكون الوسائل العلمية واستخدامات التقنية هي الأساس في العمل الأثري أو التأريخي بل يجب أن ننظر إليها كمجرد عوامل
مساعدة، على أن تظل الطرق التقليدية هي العُمَّام الأول في حقل الآثار، وهذا لا يمنع من السعي في نفس الوقت نحو تطوير الوسائل التقليدية وتحسين ظروف استخدامها.

٤ - يجب أن نتوعي الحذر عند فحص نتائج الأبحاث والفحوص العلمية، كما يجب أن نعتمد على أكثر من طريق في هذا المجال، ومن ثم نقارن نتائجها بالنتائج التي تتوصل اليها بالطرق التقليدية.

وأخيراً يجب أن نتذكر أن العالم العربي قد اضطر في الماضي القريب إلى الانغلاق على نفسه والتوقع والانعزال عن التقنية والعلم الحديث، أما الآن وقد سار شوطاً في الانفتاح على العلم الحديث فيجب أن نستفيد منه كلياً كأن ذلك ميسراً وموصلاً إلى الهدف المشود.

الملحق رقم (٢)

إنشاء صندوق تمويل لمشروعات الآثار والمتاحف ذي حساب خاص في أحد مصارف دولة، وذلك لتنفيذ المشروعات الهامة لإنقاذ وصيانة الآثار التي تحتاج إليها عمالة خاصة نادرة عالية السعر وإلى اختصاصيين يعملون في مناطق نائية، لابد من تعويضهم بوجب متميزة، كما تحتاج المشروعات إلى السرعة الفائقة في توفير الامكانيات المطلوبة من معدات وأدوات ومهمات يصعب الحصول عليها في ظل اللوائح والقوانين الحالية للدولة من خلال ميزانية
روتينية يضيع وقت طويل من سنتها المالية في توزيع الاعتمادات وقلق الحسابات وعمل الممارسات والمناقشات، مما يجعل تنفيذ بعض المشروعات بالغ الصعوبة والتعقيد.

والحل المثمر إذا كنا جادين في السعي لإنقاذ وصيانة رثائنا القومي دون تحمل لميزانية الدولة بأعباء إضافية ومن خلال دخل الآثار، هو إنشاء صندوق لتمويل مشروعات التراث يهدف إلى النهوض بمشروعات الآثار ووقفة التحف وإعداد الصور والمطبوعات والندوات وكل ما يهدف لنشر الثقافة الأثرية سواء كان ذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية أو الأجنبية، على أن تشكل لجنة لإدارة الصندوق قد تكون برئاسة الوزير المختص نفسه، وتضم مندوبين عن وزارات المالية والاقتصاد ورئيس إدارة الآثار وعدد من متعاونيه وأعضاء من المهتمين بالتراث أو من ذوي الخبرة، تعمل وفق قواعد وضوابط وقواعد مرنة غير خاضعة للروتين وتوجه الخدمات التي يؤديها الصندوق.

وتتكون موارد الصندوق التي توضع في حساب خاص يقسم تبعًا لأنشطةه المتنوعة من:

1 - الاعتمادات التي يخصصها الدولة للصندوق بالموازنة العامة.
2 - رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية، وكذا الرسوم الفنية وعروض الصوت والضوء إن وجدت.
3 - حصيلة بيع المطبوعات والصور والندوات وكافة المنتجات العلمية أو التعليمية أو الثقافية التي تنتجها إدارة الآثار.
4 - حصيلة اقامة المعارض الأثرية بالخارج.
5 - الهبات والتبرعات والإعانات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق.
6 - ريع استثمار موارد الصندوق.
7 - أية موارد أخرى جائزة قانونًا.